فقد أكد تقرير العام ١٩٧٥ ان السلام في الشرق الاوسط يقوم على أساس الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل خلال حرب العام ١٩٦٧، مع اجراء بعض التعديلات في الحدود، من خلال التفاوض بين أطراف الصراع، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، سواء في اقامة دولته المستقلة، او في ان تكون مرتبطة بالاردن. بينما نجد تقرير العام ١٩٨٨، أهمل النص على ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة، وان كان اكتفى بالاشارة الى القرار الرقم ٢٤٢ الصادر عن الامم المتحدة، متمسكاً بالصيغة الخاصة بانسحاب اسرائيل من «أراض عربية» احتلتها خلال حرب العام ١٩٦٧. كما أكد تعزيز دور الاردن في عملية السلام، بشكل يحدّ من استقلالية الدولة الفلسطينية التي يتحدث عنها. فيما عدا ذلك، فالاتفاق واضح بين التقريرين، خاصة في حثّ الادارة الاميركية على وضع قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي في قائمة جدول أعمالها. وعلى أية حال، يعتبر صدور التقرير في حدّ ذاته حدثاً سياسياً هاماً، لما له من مكانة لدى دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الاميركية.

أشار التقرير، في البداية، الى ان الموقف المتفجّر في المنطقة، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية، واستمرارها، تفرض ضرورة التحرك الاميركي لصنع سلام في المنطقة اكثر استقراراً، بدلاً من «الحلقة المفرغة» التي دارت فيها مشاريع السلام الاميركية السابقة. وبذلك حكم التقرير بفشل السياسات الاميركية السابقة للبحث عن سلام في الشرق الاوسط. كما حذّر من مخاطر تلك السياسات التي أصبحت تهدد المصالح الاميركية، والتي تتجسد في أربعة مخاطر، طبقاً لما جاء في التقرير. الاول: احتمالات نشوب حرب بين سوريا واسرائيل، قد تؤدي، في تصاعدها، الى مواجهة اميركية ـ سوفياتية غير مرغوب فيها. الثاني يتعلق بالانتفاضة الفلسطينية التي تزيد في احتمالات تدهور العلاقات العربية ـ الاميركية، من ناحية، وتدفع اطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى التشدد في مواقفها، من ناحية أخرى. أمّا الثالث، فيتجسد في تطورات حرب الخليج بشكل يهدد أمن العديد من الانظمة العربية، واحتمالات تزايد موجات التطرف الديني (لاحظ ان التقرير صدر قبل بدء المفاوضات العراقية ـ الايرانية). والخطر الرابع والاخير يتمثل في التوترات التي تتعرّض لها العلاقات الثلاثية بين الولايات المتحدة ومصر واسرائيل، والتي قد تصاب بنكسة خطيرة.

وانتهى التقرير الى ضرورة اتباع استراتيجية اميركية «ماهرة» تأخذ في اعتبارها العناصر التالية:

- عجز اتفاقية السلام الاسرائيلية ـ المصرية عن اقامة علاقات طبيعية بينهما، وفشلها في ان تصبح قوة دافعة، أو أساساً لمفاوضات السلام المقبلة.

- ضرورة التشاور الاميركي مع اسرائيل عند صوغ سياستها ازاء المنطقة، تأكيداً للتحالف الاميركي ـ الاسرائيلي الذي اصبح أمراً واقعاً معترفاً به من الجانب العربي.

- الخلاف الاسرائيلي الداخلي حول اسس التسوية السلمية وسبل تحقيقها، مع التمسّك الاسرائيلي بعدم العودة الى حدود العام ١٩٦٧، ورفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والتمسّك بالقدس كعاصمة لاسرائيل، ورفض فكرة المؤتمر الدولي واستبدالها بمفاوضات مباشرة ثنائية بين اسرائيل وكل طرف عربي على حدة.

- فشل فكرة اقامة المفاوضات على أساس مبدأ «الارض مقابل السلام» الذي جاء به القرار ٢٤٢، الصادر عن الامم المتحدة.

- تداخل اوضاع الفلسطينيين والاردن واسرائيل خلال العشرين عاماً الماضية، وهو ما يمكن ان يكون عنصراً ايجابياً في صياغة التسوية المقبلة.

وبذلك، حمل التقرير وجهة نظر أقرب الى موقف اسرائيل، فراعى مصالحها وأكد العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية الخاصة، ورفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأبدى ميلاً واضحاً الى ما كان يسمى «الخيار الاردني»، والذي اصبح لا مجال للتحدث عنه بعد قرار الاردن بفك الارتباط الاداري والقانوني مع